الحياة
تجريبي

الأردن يطرد السفير السوري... لتوسيع الخيارات

الخميس، ٢٩ مايو/ أيار ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية – دولي

ابراهيم حميدي
آخر تحديث: الخميس، ٢٩ مايو/ أيار ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

خلال السنوات الثلاث الماضية، نجحت الحكومة الاردنية في الجمع بين خيارين، أحلاهما مر في حساب منعكسات «الربيع العربي» والانتقاضة السورية على التوازنات الداخلية الأردنية والتحالفات الإقليمية والعربية والعلاقات الدولية.

لم يكن الاردن قادراً على الرضوخ في شكل كامل للضغوط الغربية والاقليمية لفتح حدوده مشرعة لدعم المعارضة في جنوب سورية و«مهد الثورة» في درعا كما حصل في الجانب الآخر من حدود سورية، عندما فتحت تركيا الابواب امام جميع انواع الدعم الى المعارضة في شمال سورية.

كما لم يكن في صدد اغلاق ابوابه تماماً امام المعارضين والانفتاح مع النظام السوري. ولم يختر خيار حكومة نوري المالكي في الانخراط الكامل في دعم النظام وتسهيل وصول المساعدات الايرانية وغض الطرف عن المقاتلين الذي يأتون الى سورية لـ «الدفاع عن مقام السيدة زينب» جنوب دمشق ثم لـ «محاربة التكفيريين» في شكل استباقي في مناطق بعيدة من حدود العراق وملاحقة مقاتلين داخل الاراضي السورية.

ولم يتخذ الاردن خيار الحكومة اللبنانية بـ «االنأي عن النفس» ازاء الازمة السورية في شكل نظري وغض الطرف عملياً عن انخراط «حزب الله» استباقياً في سورية بضرب التكفيريين في معقلهم قبل وصولهم الى «الارض الآمنة» في لبنان ودعم قوات النظام في استعادة منطقة القلمون وحمص وريفها في وسط سورية.

لم يكن الاردن محظوظاً في موقعه الجغرافي. حاله لم تكن مثل حكومة المالكي المستندة الى العمق الايراني. وليس مثل «حزب الله» المستند الى دول هشة وظهرها الى البحر المتوسط. وليس مثل تركيا اللاعب الاقليمي والعضو في «حلف شمال الاطلسي» (ناتو). الاردن يقع على الخط الفاصل بين دول «الربيع العربي» في مصر وسورية ودول الخليج. ايضاً بات بعد سقوط بغداد ووقوع العراق في مدار طهران، الجدار الفاصل مع النفوذ الايراني في الشرق الاوسط. كما ان الاردن يقع على الخط الفاصل بين دول مجلس التعاون الخليجي ومساعيه لتوسيعه بضم الاردن والمغرب ومصر المرتبكة من جهة وسورية المنهكة من جهة اخرى. ويقع ايضاً على خط الزلزال بين الثروة جنوباً والظروف المعيشية القاسية في اراضيه وحوله، اضافة الى المخاطر

الامنية المتأتية من الصراع الدائر في سورية. أيضاً، كان يقع في الخندق المتأرجح للقضية الفلسطينية ومحاولات السلام مع اسرائيل.

فرضت هذه العوامل خيارات صعبة ودقيقة على الاردن. هو لا يستطيع ان ينحاز الى أحدها دون آخر. الانحياز الكامل للثورة السورية على طريقة الحكومة التركية بزعامة رجب طيب اردوغان ليس وارداً مثله مثل الانحياز الكامل الى جانب النظام على طريقة حكومة المالكي.

اختار الاردن طريقاً بين الطريقين. ابقت السلطات الاردنية الابواب مفتوحة مع النظام بل انها تعاونت امنياً معه في بدايات الحراك السوري وكانت تراهن على بقاء النظام. بقي السفير السوري بهجت سليمان في عمان. وبقي قائم بالاعمال الاردني في دمشق بعد استدعاء السفير الاردني في نهاية 2011. لم تمش على خطوات دول عربية باغلاق سفارتها في عمان وطرد السفير السوري من دمشق. بل ان عمان ابقت على خيط من تعاون استخباراتي مع دمشق واستقبلت العام الماضي مدير مكتب الامن الوطني اللواء علي مملوك ونائب وزير الخارجية فيصل المقداد لسماع انذارات بمخاطر تهديدات ارهابية في الاردن وما وراء الاردن.

السفير السوري في عمان، لم يكن شخصاً عادياً سواء بخلفيته في النظام السوري وعلاقته مع الرئيس بشار الاسد او في علاقته في عمان. كان له نشاط لافت في الاروقة الثقافية والاعلامية. كما انه نسج خيوطاً مع شخصيات عروبية. قوبل نشاطه الاعلامي والسياسي وهجومه على معارضين ومثقفين، باستياء في صفوف المعارضة السورية وبتأييد كبير من موالين للنظام في دمشق، لكن عمان لم تصل الى حد طرده بل ان الخارجية الاردنية وجهت إليه انذاراً «نهائياً» قبل عام.

وسهلت عمان مرور بعض المعلومات الامنية المتعلقة ببعض الفصائل المعارضة وخصوصاً المجموعات المتطرفة وانها عرقلت تحقيق فئة معينة من المعارضين انتصارات كبيرة بين دمشق وحدود الاردن خلال الفترة السابقة. كما انها ضغطت على المعارضة لابقاء طريق دمشق – عمان التجاري مفتوحاً امام تدفق البضائع من لبنان والبحر المتوسط اليه باعتباره ممراً حيوياً للاقتصاد الاردني ومعبراً حيوياً للخارج تجارياً... وسياسياً.

في الوقت نفسه، استضاف الاردن غرفة عمليات تضم مسؤولين امنيين من دول عدة تشرف على ادارة عمليات المعارضة. كما ان فنادقه كانت تشهد اجتماعات بين قادة المعارضة العسكرية ومسؤولين لتنسيق العمليات والتمويل. ايضا، استضاف الاردن رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب. وكان احد طرق الانشقاق من دمشق هو عبر الحدود الاردنية. واصبح الاردن ممراً وملاذاً لشخصيات امنية وعسكرية وسياسية منشقة مارست نشاطها في شكل لافت. كما انه استضاف احد معسكرات لجوء العسكريين المنشقين عن النظام قبل ان يتحول المعسكر الى مكان لتدريب هؤلاء على صنوف مختلفة من التعاطي مع هجوم كيماوي الى تمارين هجومية على مواقع سورية.

يضاف الى ذلك، ان الاردن استضاف تدريبات «الاسد المتأهب» بمشاركة عدد كبير من الدول الاقليمية والغربية مع نشر صواريخ باتريوت لحمايته من هجوم محتمل. ولم يتردد الاردن في استخدام طائراته في قصف آليات وأشخاص داخل الاراضي السورية لاعتقادها انها كانت تهدد مصالحه.

كما كان سياسياً، عضواً فعالاً في «مجموعة اصدقاء سورية» الموسعة ثم في «النواة الصلبة» التي 11 دولة وتعقد اجتماعات دورية على مستوى كبار الموظفين السياسيين ومسؤولي الاستخبارات ووزراء الخارجية، اضافة الى دوره الفعال في مجموعة دول الجوار الخاصة باللاجئين والمساعدات الانسانية. واستضاف الاردن نحو 1.3 مليون من اللاجئين السوريين واقام مخيماً كبيراً في الزعتري قبل ان يفتتح مخيماً آخر نتيجة ارتفاع عدد اللاجئين. ومثل تركيا، كان الاردن يأمل بادخال المساعدات الانسانية «عبر الحدود» بموجب القرار الدولي 2139 الى السوريين داخل الاراضي السورية.

ضمن هذه الصورة المتأرجحة بين خيارين، جاء طرد الاردن السفير السوري بهجت سليمان، ما طرح سؤالاً: هل يعكس طرد السفير بداية لمرحلة جديدة من انحياز الاردن كلياً الى خيار واحد والخروج من المنطقة الرمادية.

ربط البعض طرد سليمان، الذي ردت دمشق عليه بطرد القائم بالاعمال الاردني، بسلسلة من التطورات: تشكيل «جبهة ثوار سورية» من نحو خمسين فصيلاً معارضاً مسلحاً بين دمشق

وجنوب الاردن بهدف محاربة القوات النظامية ومنع وصول الجهاديين الى جنوب سورية كما حصل من تمدد لـ «الدولة الاسلامية في العراق والشام» (داعش) و «جبهة النصرة» في شمال سورية قرب حدود تركيا، بالتزامن مع الحديث عن زيادة دول غربية برنامجها لتدريب مقاتلين سوريين في معسكر المفرق وتسليم المعارضة مضادات دروع وتدريب عشرات لتسلم مضادات جوية لفرض منطقة حظر طيران، اضافة الى الحديث عن منطقة آمنة في جنوب سورية عبر تحييد الطيران وربط ريفي القنيطرة مقابل الجولان السوري المحتلة ودرعا في موازاة حدود الاردن والخط الفاصل في الجولان السوري المحتل من اسرائيل.

اذاً، يعتقد هؤلاء ان طرد سليمان هو انحياز الاردن الى خيار ولون وان الاردن وافق على فتح لمكتب لـ «الائتلاف الوطني السوري» المعارض ضمن خطوات عربية لتسليم سفارات سورية للمعارضة بعد قرار متوقع للمجلس الوزاري العربي الشهر المقبل لتسليم مقعد سورية الى «الائتلاف» بالتوازي مع اعتبار واشنطن ولندن وباريس مكاتب «الائتلاف» لديها «بعثات خارجية».

في الوقت نفسه، يتحدث آخرون عن اعلان الاردن ان السفارة السورية لا تزال مفتوحة وانه بامكان الحكومة السورية تعيين سفير جديد لها في عمان. ويستند هؤلاء الى فيديو خلال احتفالات الاردن بالاستقلال وسلام السفير سليمان على الملك عبدالله الثاني وانزعاجه من وجود السفير في حفل رسمي اردني في وقت كان يشن حملات على مواقف الاردن ودول عربية حليفة لعمان، للقول ان المشكلة في سليمان وليس في العلاقة مع النظام. ويمكن وضع سماح الاردن بالانتخابات الرئاسية داخل مقر السفارة ضمن هذا السياق. بل ان سليمان كتب على صفحته على «فايسبوك» بعد عودته الى دمشق ان قرار عمان «تأخر ثلاث سنوات».
ستظهر الايام المقبلة اي طريق سلك الاردن وما اذا كان خرج من المنطقة الوسط الرمادية ام انه لايزال متمسكاً بترك الخيارات المفتوحة في «حرب الوكالة» على الارض السورية.

لكن الى الآن، فإن عمان ستستضيف سفارة سورية ومكتباً لـ «الائتلاف»، وهو اكثر ما يشبه السياسة الاردنية بالبقاء بين خيارين مع انزياح بسيط الى أحد الخيارين... أو توسيع الخيارات.

* صحافي سوري من أسرة «الحياة»